المشاركة السياسية وإشكالية النظام السياسي في المغرب

محمد الساسي

النسق السياسي المغربي ومفهوم المشاركة السياسية

تقاس عمليةُ المشاركة السياسية، في عُرف النُّظُم الديموقراطية، بقدرة النظام السياسي على تهيئة المناخ الكفيل بالتعبير عن الدينامية المجتمعية الهادفة إلى المساهمة في تدبير الشأن العامّ ومراقبة عمل المؤسسات وطرق تنفيذها للقرارات ذات الصلة بمصلحة الوطن والمواطنين.

إلاّ أنّ المتتبِّع لدينامية النسق السياسي المغربي يدرك المفارقةَ الصارخةَ بين إصرار بنية سياسية تقليدية على مقاومة التحديث من ناحية الجوهر، وحرصِها ـ في المقابل ـ على الخضوع لمتطلّبات التحديث من ناحية الشكل! وتتجلّى هذه المعادلة الغريبة والمعقّدة في رغبة النظام السياسي في المحافظة على جوهره التقليدي المركزيّ المغلق... ولكنْ في ظلّ أشكال وبنيات ومؤسسات حداثية.

وقد كان عمقُ الصراع بين النظام المغربي والقوى الديموقراطية قائمًا على رغبة النظام في توريط الأشكال والبنيات الحداثية والمؤسسات الديموقراطية في تبعيةٍ للتقليد، وعلى رغبة القوى الديموقراطية في توريط النسق السياسي الرسمي التقليدي داخل الشكل الحداثي بحيث يصير الشكلُ مصدرَ إنتاج للجوهر.

ومن أجل تكريس هذا التعايش الصعب بين الشكل التقليدي والبنيات الحداثية، عَمَدَ النظامُ السياسي الرسمي في المغرب إلى التسليم بمبدإ الحق في المشاركة من خلال الأشكال التالية:

ـ المشاركة في التعبير، إذ صدر منذ ١٩ نوفمبر ١٩٥٨ قانونُ الصحافة الذي يتضمّن إقرارًا صريحًا بحرية الصحافة.

ـ المشاركة الانتخابية، إذ يتوفّر المغرب منذ ١٩٥٩ على قانون انتخابي يَضْمن للمواطنين حقَّ المشاركة. وقد أُجريتْ أولُ انتخابات في المغرب سنة ١٩٦٠.

ـ المشاركة عبر الأحزاب، فقد نصّ الدستورُ المغربي في الفصل الثالث على دور الأحزاب والتنظيمات السياسية في تأطير وتأهيل المواطن المغربي سياسيّاً حتى تتسنّى له المشاركةُ المباشرةُ في تدبير ومراقبة الشأن العام.

ولكنْ في مقابل هذه الترسانة القانونية الضامنة لحقّ المواطن في المشاركة السياسية، أَوْجَدَ المشرِّعُ ترسانةً قانونيةً مضادّةً تعمل على الحدّ من الأثر الإيجابي والفعلي لمبدإ المشاركة السياسية. يُضاف إلى ذلك وجودُ ترسانة أوسع من الأعراف والتقاليد والأدوات الفعلية لتدبير السياسة. والحصيلة هي فراغُ المشاركة من كلّ معنى أو دلالة!

فإذا كان الدستورُ المغربي يتيح، نظريّاً، حريةَ الانتماء السياسي والمشاركة الانتخابية وغير ذلك من آليات المشاركة السياسية المباشرة، فإنّه يعطي، في المقابل، حريةً مطلقةً للمؤسسة الملكية في تدبير الشأن السياسي وصياغة القرارات المصيرية. كما أنّ هذا الدستور لا يُخْضع المؤسسةَ الملكيةَ لضوابط الدستور، بل يُقرّ بنظرية «إمارة المؤمنين» التي تَجْعل من شخص الملك أميرًا للمؤمنين يستمدّ سلطتَه وشرعيتَه من الله ومن الإرث التاريخي. فإعمالاً للفصل التاسع عشر من الدستور المغربي، بإمكان الملكِ أن يكون مشرِّعًا يُصْدر القوانينَ دون أن تكون ملزَمَةً بالمرور عبر المؤسسات الدستورية. كما أنّ شخص الملك يمكنه أن يَتّخذ القرارات التي تخصّ جميعَ القطاعات بدون استثناء، من الموقع المتسامي الذي يحتلّه ويحصّنه ـ بل ويقدِّسه ـ ضدّ أيّة محاسبة.

كما عَمَدَ النظامُ السياسي التقليدي في المغرب إلى توظيف التزوير الانتخابي من أجل تكريس ذلك الوضع السياسي. والتزوير الانتخابي في هذا النظام يَسْعى جاهدًا إلى تكريس فكرة التعيين، وتغليبِها على فكرة الانتخاب. تبدأ عمليةُ التزوير في توجيه الأحزاب بالشكل الذي يَدْفعها إلى «ترشيح» أفراد معينين ترضى عنهم السلطةُ، وفي هذا السياق لا تألو السلطة جهدًا في توظيف مخزون الأعراف والتقاليد وعلاقات الرشوة والارتشاء. وعبر هذه السيرورة أقيمتْ بين النظام الرسمي المغربي والأحزاب والنخب السياسية علاقةٌ تستند إلى مبدإ

أقصى ما يُمْكن النظامَ الشمولي أن يَسْمح به هو مشاركة محدودة، أو مشاركة سياسية «مجازية»

الاتفاق العامّ على نفاقٍ عامّ، أي الاتفاق بين الطرفين على أن تستمر هذه المؤسسات الحداثية في الوجود من حيث الشكل، على أن تَسودَ المؤسسةُ الملكيةُ العتيقة وتتحكّم في شؤون الدولة. وهذا يدلّ على أنّ النخب السياسية المغربية تقبّلتْ شروطَ اللعبة السياسية التي يديرها النظامُ المغربي وسلّمَتْ بسيادة نظامٍ أبويٍّ يَلْعب فيه الأبُ الدورَ المركزيَّ، في حين تظلّ هي على هامش المشهد السياسي تقتات ممّا يجود به النظامُ عليها في المناسبات الانتخابية أو في تشكيل الجسم الحكومي أو النيابي.

نَخْلص إلى أنّه، مع وجود نظام سياسي بهذه الدينامية المغلقة وبهذه الحركية السياسية الحلزونية التي تدور حول ذاتها، يَصْعب الحديثُ عن مشاركة سياسية إيجابية وفاعلة، مهما وُضِعتْ قوانين تدّعي تأمين حقّ المواطن في المشاركة. إنّ نظامًا شموليًّا بهذا الشكل لن يَسْمح بانفتاح اللعبة السياسية، كما هو الحال في النظم السياسية الديموقراطية، بل إنّ أقصى ما يمكن أن يَسْمح به هو مشاركةٌ محدودةٌ أو لنقلْ مشاركة سياسية «مجازية».

«الانتقال السياسي» وآثارُه على المشاركة السياسية للشباب

ارتفعتْ وتيرةُ الجدال حول مرحلةِ «الانتقال السياسي» التي عاشَها المغربُ في أواسط التسعينيات من القرن الفارط، وتعدّدت التأويلاتُ حول دور هذا الانتقال في دعم المشاركة السياسية لدى المواطن المغربي عمومًا، ولدى فئة الشباب على وجه الخصوص. ومن الأسئلة الجوهرية التي أفرزتْها هذه المرحلةُ السؤالُ التالي: هل نحن في المغرب نعيش، فعلاً، مرحلةً سِياسيةً انتقالية؟

للإجابة على هذا السؤال، يجب التذكير بأنّ المرحلة الانتقالية في كل الدول التي مارستْها تشير إلى مرحلة وسطى محدودةٍ في الزمان يتعايش فيها القديمُ والحديثُ، في انتظار تهيئة الظروف لتحقيق الانتقال إلى النظام الديموقراطي. ومن شروط المرحلة الانتقالية في المغرب أن تُفْضي بنا إلى تأسيس نظامَ ملكي برلماني، أي أنّه يُفْترض أن تؤسِّس لنوع من التعاقد بين القوى الديموقراطية من جهة والمؤسسة الملكية من جهة ثانية. ويمكن أن نصطلح على هذا التعاقد بـ «المَلَكية التعاقدية» التي تعطي مشروعيةً متوازنةً لهذين الطرفين تَضْمن نوعًا من الحكم الثنائي يتعاون فيه وزيرٌ أولُ يستمدّ مشروعيتَه من صناديق الاقتراع مع حُكْم المَلِك الذي يستمدّ مشروعيَته من التاريخ، فيندمجان في مشروع تعاونٍ يمهِّد الطريقَ نحو إرساء قواعد مرحلة المَلَكية البرلمانية.

ومن أهمّ الوظائف التي تقوم بها الملكيةُ التعاقديةُ في المرحلة الانتقالية فتحُ ورشات إصلاح كبرى تَكُون بمثابة الجسر المؤدّي إلى تحقيق الانتقال السياسي الحقيقي نحو دولة المؤسسات والحقّ والقانون. ومن أبرز هذه الورشات التي يجب أن يباشَرَ العملُ فيها:

١ ـ إصلاح اقتصادي نَنْتقل بواسطته من اقتصاد الريْع إلى الاقتصاد الوطني المنتِج، ومن «مَخْزنة» الاقتصاد إلى اللعبة الاقتصادية المفتوحة والمؤسَّسة على القانون.

٢ ـ إصلاح دستوري يَحلّ الإشكالات الموجودةَ في الدستور الملكي الممنوح، كما يعطي لفَصْل السُّلط بُعدَه الحقيقي، ويَسْمح بتوفّر قضاء مستقلّ، وبإيجاد مؤسسات تشريعية أصيلة تكون لها الولايةُ العامةُ في التشريع.

٣ ـ الإصلاح الانتخابي، ومن خلاله تصير اللعبةُ الانتخابيةُ مفتوحةً ومؤسسة.

٤ ـ إصلاح الفضاء العامّ للحريات، حتى يتمكّنَ المواطنُ من ممارسات الحريات العامة دون قيود أو شروط قَبْلية.

٥ ـ إصلاح النظام الحزبي، وذلك من خلال إلزام الدولة نفسَها بقيود تعلن عَبْرها الحياديةَ التامةَ في تعاملها مع الكائنات الحزبية.

المشاركة السياسية وإشكالية النظام السياسي في المغرب

هذه هي الورشات التي تباشرها الفترةُ الانتقالية وتلتزم بتحقيق أهدافها. فهل تحقَّق لنا ذلك في «مرحلة التناوب السياسي»؟ وهل تمكّنّا في هذه المرحلة من إقامة نظام مَلَكي تعاقدي يرتهن إلى انفتاح اللعبة السياسية واحتضان المشاركة السياسية للمواطن عامةً، وللشابّ بصفة خاصة؟

إنّ المتأمّل في المسار السياسي المغربي العام يَلْحظ، دون عناءٍ تأمُّل، أنّ السلطة المغربية في الفترة الانتقالية ظلّت تتدخل لتمنعَ أحزابًا معينةً من الوجود. وفي مرحلة الترويج لخطاب «الانفتاح السياسي،» نجد الدولةَ تتدخل لدى قيادة حزب إسلامي، بمناسبة الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢، لتَطْلب منه ترشيحَ عدد محدود من مرشّحيه، خوفًا من ارتباك البنية السياسية القائمة وتغيير الخريطة السياسية المعدَّةِ سلفًا داخل دوائر وزارة الداخلية المغربية.

ولكنّ السلطة لم تكن وحدَها مَنْ أَجْهض فكرةَ الانتقال السياسي وما يستتبعها من نضج وتهيئةٍ للشروط الموضوعية لتحقيق المشاركة السياسية، وإنما العائلة السياسية الوطنية الديموقراطية التي قادت التجربة ساهمتْ بدورها في تقليص إرادة المشاركة المباشرة للمواطن عامةً ولدى الشاب بصفة خاصة. إنّ حزب الاتحاد الاشتراكي بقيادة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، زعيم مرحلة «التناوب السياسي،» لم يُتِحْ لمناضليه أنفسهم المشاركَةَ في صناعة هذه التجربة من خلال استفتاء أو مناقشة عميقة لهذا المسار السياسي الجديد. بل حتى عندما بادرت القوى الشبابيةُ في حزب الاتحاد الاشتراكي إلى المطالبة بالمشاركة في تدبير تلك المرحلة، انزعج القادة وأحسّوا بأنّ التمادي في استشارةِ هذه القوى أو مشاركتِها في تأثيث التجربة قد يَعْصف بكلّ آمالهم في الوصول إلى مراكز القرار. وقد بدا لنا وكأنّ القادةَ، في حينه، اعتقدوا أنّهم يقودون شبابَهم قسرًا إلى السعادة، فليس عليهم إذنْ استشارتُهم أو الأخذُ برأيهم! والحال أنّه لو تمت هذه الاستشارة، وكانت المشاركةُ الشبابيةُ قويةً، وكانت حكومةُ التناوب منتوجًا شعبيّاً وشبابيّاً جماعيّاً، لَتَسنّى لهذا المنتوج أن يكون، بحقٍّ، فاعلاً في مسار التاريخ.

إنّ شباب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ممثَّلين في «الشبيبة الاتحادية،» كانوا قد عارضوا المشاركةَ في الحكومة، لا من موقف الرفض المطلق أو السلبي، وإنما لأنّ الشروط لم تكن قد تحقّقتْ بعد. وقد رأوا في تلك المشاركة، وكانوا على حقّ في ذلك، مشاركةً مجازيةً ستُجْهز على الرصيد النضالي التاريخي للحزب وعلى طبيعة مواقفه المبدئية التي عَبَّر عنها في كل مساراته السياسية والمجتمعية. لكنّ القادة رأوا في المشاركة الحكومية، ربّما، فرصةً تاريخيةً بالنسبة إليهم، قد تضيع إنْ هم أصاخوا السمعَ إلى النداءات القاعدية الصادقة.

وبعد مرور كل هذه السنوات من عمر تجربة «الانتقال السياسي» يجب الإقرارُ بأنّ هذه المرحلة قد استنفدتْ كلَّ إمكانياتها وانتهت برجالاتها وسيناريوهاتها، ولن تتمكّن من تقديم أفضل ممّا قدَّمته، وأنّ المرحلة المقبلة لم تُصنع بعدُ فالنخب الحزبية التقليدية لم تعد تحظى بشعبية كبيرة، وقَنعتْ بما يمكن أن يَمْنحها التناوبُ التوافقي، فأَخْلَتْ مواقعَها لحركةٍ أصوليةٍ نجحتْ في التقاط اللحظة التاريخية لتحقيقِ امتدادها الجماهيري. وهذه الحركة ـ بالرغم من صدقية عدد كبير من قياداتها الوطنية النزيهة ـ تبقى، في عمقها وفي بنيتها العقدية والمذهبية، حركةً مناهضةً للديموقراطية. وهذا يعني أنّ الشباب المغربي سيجد نفسَه في المرحلة القادمة أمام اتجاهين: الاتجاه الأصولي المعادي للديموقراطية، والاتجاه المخزني الهادف إلى تكريس الوضع القائم، مقدِّمًا الهامشَ الديموقراطيَّ البسيطَ الممنوحَ في المشهد السياسي باعتباره الديموقراطيةَ الحقيقية. وللأسف، نجد اليوم في صفوف اليسار المغربي مَنِ التَحَقَ بهذا المسار المخزني وأصبح يرى في مجرد الاستمرار حمايةً لوجوده!

لكنْ بدلاً من الخضوع للمشروع الأصولي، والارتهان للمشروع المخزني، تُطْرح على الشباب المغربي ضرورةُ فتح

لو كان هناك عزوفٌ للشباب المغربي عن السياسة في معناها العامّ، لما وَجَدْنا آلافًا منهم متضامنين مع الشعب العراقي والفلسطيني.

طريقٍ جديدٍ يتيح لهم العملَ على بناء المرحلة الجديدة. ولصُناعة هذه المرحلة يتوجّب على الشباب تخليصُ السياسة ممّا عَلِق بها من شوائب المراحل السابقة؛ والمراهنةُ على اعتماد برامج تراعي التحوُّلاتِ الجاريةَ؛ وضمانُ توفير التقنياتَ التي تَسْمح بالتداول على السلط الحزبية؛ والتحرر من الآثار الكارثية التي نجمتْ عن مشاركة الأحزاب الديموقراطية في المؤسسات العمومية، وذلك من خلال تدشين ثورة إصلاحية سياسية وحزبية تَنْقلنا من مواصفات الحزب الوطني إلى مواصفات الحزب الديموقراطي.

الشباب والمسألة الحزبية

من المقولات الأكثر شيوعًا في الخطاب السياسي المغربي مقولةُ «العزوف السياسي لدى شريحة الشباب» ـ وهي مقولة، في اعتقادنا، تُجانِبُ الصوابَ. فالمتأمِّل في المشهد السياسي يُدْرك المشاركةَ القويةَ للشباب في مجالات إبداء الرأي، من خلال الانتظام في الهيئات والتنظيمات السياسية، الأمرُ الذي يدلّ على أنّ العزوفَ الممارَسَ من لدن الشباب هو عزوف عن الأحزاب الوطنية التقليدية لا عن السياسة بمعناها العامّ.

إنّ التجارب الانتخابية الأخيرة في المغرب تَرَكَتْ لدى المتتبِّع انطباعًا بمدى عزوف فئات الشباب عن ممارسة الاستحقاق الانتخابي، لكنّه عزوفٌ عن مشاركة سياسية من نوعٍ خاص. ولو كان هناك عزوفٌ للشباب المغربي عن السياسة في معناها العامّ، لما وَجَدْنا آلافًا من الشباب تعجّ بهم شوارعُ المغرب في المظاهرات التضامنية مع الشعبين الفلسطيني والعراقي أو في الوقفات الاحتجاجية ضد «منتدى المستقبل» الذي عُقِدَ مؤخَّرًا في المغرب، أو في غيرها من اللحظات السياسية التي تسمو فيها السياسةُ إلى المعاني الفاضلة والسامية.

لقد كان الشباب المغربي في الماضي لا يوزِّع ثقتَه على أكثر من جهة، بل كان يجمّعها في نخبة ديموقراطية يسارية ويعتبرها محطَّ أماله. لكنْ، بعد مسلسل معقّدٍ ومركّب، لاحظ الشباب أنّ ثقتهم قد تزعزعتْ في هذه النخبة، فتحوّلوا إلى الحركات الإسلامية التي أَضْحتْ تقدِّم نخبًا جديدةً لم يسبقْ أن تورَّطتْ في المشاركة السياسية الرسمية، مع كلّ ما يرافق تلك المشاركةَ من انحرافاتٍ وتفقيرٍ لاستراتيجية النضال الديموقراطي.

إنّنا لسنا ضدّ مبدإ المشاركة المؤسساتية، لكنّنا ضدّ المشاركة المجازية، تلك المشاركة التي لم توفِّر لتفسها قبلَ خوض التجربة نظامًا احترازيّاً يحميها من أخطار المشاركة المؤسسية على بنياتها وعلى طبيعة استمرارها. فقد ألقت هذه الأحزابُ بمناضليها في مهامّ التدبير الجماعي والبرلماني والحكومي، وشيئًا فشيئًا تماهى هؤلاء بدواليب السلطة واستلهموا قِيَمَ التدبير الدولتي، فراحوا يبتعدون عن الإيديولوجيا المؤطّرة لأحزابهم، ويبتعدون عن قواعدهم، ويبحثون عن الأدوات التي تَسْمح لهم بالسيطرة على تنظيماتهم الحزبية. وكان من بين هذه الوسائل «التشييخُ» المعتمدُ لأطر الأحزاب، وذلك من خلال وقف توافد العناصر الشبابية الراغبة في المشاركة في التدبير الحزبي وفي إغناء استراتيجيته النضالية. والوسيلة الأخرى هي استئصالُ التيارات النقدية داخل هذه الأحزاب والتي يُمْكنها أن تطالب تلك النخبَ بتغيير توجهاتها السياسية ونمط علاقاتها بالسلطة. وكيما تتحرَّر هذه النخبُ من وجع الرأس، راحت تنشئ قواعدَ «شبابيةً» على مقاسها، قواعدَ تستحسن عملَها وتباركه ولا تضعه موضعَ سؤالٍ أو نقدٍ. وقد أدّت هذه الاستراتيجية إلى إعادة بناء الهندسة الحزبية بحيث تمّ التخلّي عن المناضلين الذين يَدْخلون ـ أصلاً ـ إلى صفوف الحزب بمنطق تعاقديّ ونفعيّ موقّت لا تؤطِّره النظرةُ الشمولية والعميقةُ. وهذا ما صيَّرَ الأحزابَ خاضعةً لنفوذ نُخَبٍ قادرةٍ على تجسير العلاقة بين السلطة والحزب، لكنّها غير قادرة على الدفاع عن المشروع الحزبي في جميع الأوقات والحالات؛ إنّها مجردُ نخب انتهازية تستفيد من ثمرة اللحظات الحزبية الزاهية والمتقدمة، أي اللحظات التي يكون فيها الحزبُ محطَّ رضى من طرف السلطات العليا في البلاد.

المشاركة السياسية وإشكالية النظام السياسي في المغرب -

بهذا المعنى، أمست أحزابُنا التقليدية مجرد مقاولات تؤمِّن تبادلَ الخدمات بين نخب معينة، وتلعب دورَ الوساطة. أما الوظائف الحزبية الأخرى التي تعطي لمفهوم المشاركة السياسية معنًى، فلم تعد الأحزابُ تمارسها، بل اكتفت بالاستفادة من مَغْرم الولاء للنظام، حتى باتت الأحزاب المغربية اليوم لا تتنافس على تقديم المشاريع والرؤى والحلول وإنما على كسب رضى النظام!

أمام هذا الوضع السياسي المغلق والخالي من توفّر عناصر المنافسة السياسية القويمة، لا بدّ من التفكير في مستقبل الشباب والمشاركة السياسية من داخل هذه الصيرورة السوسيولوجية حتى لا نضطرّ إلى إعادة إنتاجها. ولأجل ذلك، ينبغي وضعُ الشباب أمام خيار جديد هو خيار القوى العقلانية الجماهيرية الشعبية الصاعدة من أسفل إلى أعلى، وهو خيارٌ يحافظ للسياسة على بعدها الجوهري باعتبارها خدمةً عموميةً تَحْرص على نزاهة الوسائل والإبداع لا اجترارًا مملاً لسيناريوهاتٍ معدّةٍ سلفًا داخل دوائر السلطة.

إنّ دورنا، كحركات ديموقراطية عقلانية، قائمٌ في المبادرة إلى بناء قوة سياسية تحرص على نزاهة الوسائل و تدافع عن الشرعية الديموقراطية وعلى التجديد الديني الذي كان أساسيّاً في النقلات الحداثية التي عرفتها مختلفُ المجتمعات الحداثية. وإنّ اليسار المغربي الجديد يمتلك من عناصر القوة داخل المجتمع ما يؤهّله للقيام بهذا الدور التصحيحي والإصلاحي في بنية الفكر والممارسة السياسيْن. وتتجلّى عناصرُ قوة اليسار المغربي في تزايد الوعي بقيمة المواطَنة، وبتزايد أعداد النشطاء الحقوقيين وتناسلهم داخل المجتمع، وبوجود صحافة مستقلة تتقوّى باطّراد وتَعْمل على كسر الطابوهات وعلى الوصول إلى خطاب عقلاني.

غير أنّ ما يَنْقص تيارَ اليسار المغربي هو وجودُ نخبة قادرة على صياغة برامجها قصدَ استيعاب كلّ هذه البؤر وصَهْرِها في بوتقة واحدة، وصنع الأخاديد كيما تمرّ الطاقةُ المولِّدة للفعل وللحركة بين مختلف بنيات هذه البؤر. وقد يشكّل هذا العملُ البدايةَ الصحيحةَ لبناء جبهة النضال الديموقراطي من أجل إعادة الأمل في المشاركة السياسية للشباب، ومن خلالهم لعموم المواطنين.

محمد الساسي

أستاذ جامعي، كاتب عامّ الجمعية السياسية «الوفاء للديموقراطية،» والكاتب العامّ السابق لمنظمة الشبيبة الاتحادية.